عرض ملخصات الرسائل الجامعية

التقاليد البرلمانية بمجلس الأمة الكويتي
في مجالات التشريع والرقابة وامتيازات الأعضاء والرئيس

تعد الرسائل والأطروحات الجامعية مورداً رئيسياً من موارد البحث العلمي، مثلها في ذلك مثل الأبحاث والمؤلفات، وذلك لأنها تعد تتويجاً لجهد بحثي متراكم ومتواصل من طلاب الماجستير والدكتوراه، وموجه من مشرفين من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الكفاءة والخبرة، ومحكم من أساتذة مختصين. ولذلك فقد درجت المجلات العلمية القانونية المحكمة على عرض ملخصات الرسائل الجامعية، بشرط أن تكون حديثة وأن تشكل إضافة في اختصاصها.

مجلة كلية القانون الكويتية العالمية قررت منذ يومها الأول تخصيص باب لعرض ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه، وهي اليوم إذ تبدأ تفعيل ذلك، فإنها تدعو الباحثين والمختصين المهتمين إلى المساهمة في ذلك من خلال عرض رسائلهم وأطروحاتهم أو أخرى يرون بأنها متميزة وتشكل إضافة في مجال اختصاصها، وذلك تعميماً للفائدة ونشراً للفكر والاجتهاد القانوني الفعال والمتميز.

يتعلق العرض المدرج في هذا العدد من المجلة، بثلاث رسائل ماجستير دفعة واحدة، يجمع بينها وحدة في الموضوع وتكامل وتميز في تغطية جوانبه، وهي رسائل تقدم بها طلبة في كلية القانون الكويتية العالمية لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون، وتم مناقشتها وإجازتها في مارس 2015، فالرسالة الأولى تحمل عنوان «التقاليد والسوابق البرلمانية المتعلقة بالجانب التشريعي في مجلس الأمة الكويتي»، وقدمتها الطالبة نورة جاسم الفرحان، والثانية جاءت تحت عنوان «التقاليد البرلمانية لمجلس الأمة الكويتي في مجال أدوات الرقابة السياسية» وقدمتها الطالبة حنان عادل المطوع، وأما الثالثة، فقد عالجت «دور التقاليد البرلمانية في امتيازات أعضاء ورئيس مجلس الأمة»، وهي تعود للطالبة فاطمة خالد الديين. وما تجدر الإشارة إليه

في هذا التقديم أن الرسائل الثلاثة كانت تحت إشراف عميد الكلية وأستاذ القانون الدستوري الدكتور محمد المقاطع، وأن جميعها قدم باللغة الإنجليزية، وخضعت للتحكيم، ومن ثم مناقشتها وإجازتها.

وإننا إذ نعرضها اليوم مجتمعة بسبب أهميته الحيوية، فإننا نشير إلى أنه قد تسعفنا الفرص مستقبلا لعرض ملخص منفرداً لكل رسالة من الرسائل الثلاث تقدمه الباحثات أنفسهن.

أهمية الرسائل:

تكتسب هذه الرسائل العلمية الجامعية أهمية علمية وبحثية وعملية في آن، فهي على المستوى العلمي تعد الأولى من نوعها التي تعالج موضوع التقاليد البرلمانية في مجلس الأمة، ولم يسبق لكلية في الكويت أن عرضت لذلك، كما لم يسبق لمجلس الأمة ذاته أن أطلق جهداً منظماً ومستمراً لرصد ذلك.

وأما على المستوى البحثي، فقد تميزت الرسائل باعتماد مناهج مختلفة، لكنه تم توظيفها بشكل إيجابي في مجال الرصد والتحليل والاستنتاج، حيث كان هناك جهد واضح ومتميز في رصد نشوء هذه التقاليد البرلمانية من خلال تتبع مضابط وأعمال مجلس الأمة، التي تمت خلال عقود طويلة، ومن ثم تحليلها وتصنيفها، وهو ما أدى في النهاية إلى تقديم جرد وتصنيف للتقاليد البرلمانية، تغطي مختلف جوانب الأعمال والاختصاصات البرلمانية. لكن الأمر لم يقتصر على ذلك، بل تم تقييم تلك العادات ومقارنتها ومحاكمتها في ضوء أحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

الوجه الآخر لأهمية هذه الرسائل هي أنها تقدم مقاربة شاملة ومتكاملة في ما بينها للتقاليد البرلمانية، تغطي أعمال واختصاصات مجلس الأمة وامتيازات أعضائه، المتمثلة في الحصانة الموضوعية والحصانة الإجرائية وغيرها. كما أنها تتميز بالثراء والتنوع، من خلال استقراء العادات والتقاليد البرلمانية الكويتية في سياق تاريخي متطور، ومقارنتها بمثيلاتها لدى البرلمانات في عدد من دول العالم (أمريكا، استراليا).

ملخص للموضوع:

اهتمت الرسائل الثلاثة أولاً بتوضيح وتفسير معنى التقاليد البرلمانية وأهميتها ودورها في أعمال واختصاصات مجلس الأمة وامتيازات أعضائه ورئيسه، مؤكدة أنها تعد واحدة من المصادر غير المكتوبة التي يستمد منها البرلمان قانونية ومشروعية أعماله.

وأضافت بأن أهمية التقاليد البرلمانية تظهر في فاعليتها وقدرتها على زيادة وتعزيز القدرة الرقابية للبرلمان من خلال سد الثغرات في غياب النصوص المكتوبة، حيث تلعب دوراً مكملاً لأحكام الدستور واللائحة الداخلية، فالتقاليد البرلمانية قد تكمل هذه الأحكام أو تفسرها أو تعدلها، بل قد تنشئ أحكاماً جديدة لمواكبة ما يطرأ من أمور مستجدة في البرلمان لم يتم تنظيمها بالقوانين المكملة.

وقد عمدت الرسائل إلى استخلاص وجمع وتحليل التقاليد والسوابق البرلمانية المتبناة من أعضاء البرلمان والحكومة، في مجالات التشريع والرقابة وامتيازات الأعضاء والرئيس، من خلال التدقيق في مضابط مجلس الأمة الكويتي منذ بداية المجلس التأسيسي وحتى الفصل التشريعي الثالث عشر، ثم حرصت على تقييم دور التقاليد البرلمانية في اختصاصاته المتعلقة بالتشريع والرقابة، كما قامت بفحص مدى توافق التقاليد البرلمانية مع أحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

منهج الرسائل:

انطلقت الرسائل الثلاثة في دراستها لموضوع التقاليد البرلمانية من طبيعة النظام السياسي الذي تبناه الدستور الكويتي، والذي يجمع بين النظامين البرلماني والرئاسي، مع تركيز وميل نحو النظام البرلماني في العديد من الجوانب، واعتماد لنظرية الفصل بين السلطات بأسلوب مرن، بما يعنيه ذلك من توزيع للسلطات وتعاون فيما بينها. وخلصت إلى أن من شأن هذا التوزيع وما يخلقه من دينامية بين المجلس والحكومة أن ينشئ حاجة إلى مصادر متعدد تنظم الأعمال المختلفة للبرلمان، ومن بينها التقاليد البرلمانية. ثم عرضت الباحثات في المقدمة نفسها لمفهوم وأهمية التقاليد البرلمانية، ليتطرقن إلى جوهر الموضوع في فصول متعددة استدعتها القضايا المثارة بشكل

مترابط وسلس، وغير متكلفة. وأخيراً خصصن خاتمة لأبحاثهن لعرض نتائج دراستهن، كما قدمن توصيات مهمة لتعزيز دور التقاليد البرلمانية.

اعتمدت الباحثات في دراستهن للتقاليد البرلمانية على المناهج الرئيسية المتعارف عليها في مجال البحث العلمي، ومنها منهج جمع المعلومات، والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، بالإضافة إلى المنهج التاريخي، واستطعن توظيف كل ذلك بشكل متكامل، مما أسفر عن الوصول إلى قدر كبير من المعلومات ومن ثم فرزها وقراءة نتائجها، ومقارنتها بأنظمة برلمانية مقارنة.

وعلاوة على محاضر جلسات مجلس الأمة (المضابط)، فقد استندت الباحثات إلى عدد مهم من المراجع العربية والأجنبية، والنصوص القانونية واللائحية التي تنظم عدداً من البرلمانات حول العالم.

نتائج وتوصيات الرسائل:

خلصت الباحثات في رسائلهن إلى عدة نتائج، كما قدمن عدة توصيات. ففي باب النتائج، أكدن بأن للتقاليد البرلمانية دوراً كبيراً في تنظيم عملية تسيير البرلمان، وخاصة في مجال الاختصاص التشريعي، كما أنها عززت دور رئيس البرلمان وساهمت في تفسير وتوضيح بعض النصوص المبهمة في الدستور واللائحة الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساعدت هذه التقاليد البرلمانية في توسيع صلاحيات الأعضاء الرقابية وزيادة فاعليتها، سواء فيما يتعلق بالأسئلة أو الاستجوابات أو لجان التحقيق. وفي جانب الامتيازات، كان لهذه التقاليد البرلمانية آثار إيجابية في مجال تعزيز وتوسيع نطاق الحصانة الموضوعية والإجرائية لأعضاء مجلس الأمة، بما يعزز الأداء الرقابي والتشريعي لهم.

وأما في مجال التوصيات، فقد كان أبرزها هو الدعوة إلى إجراء تعديلات على اللائحة الداخلية لتضمينها بعض العادات البرلمانية مثل التوسع في مفهوم الحصانة الإجرائية، والتوصية بإنشاء لجنتين، إحداهما للامتيازات البرلمانية، وتختص بالنظر في كل سؤال يتعلق بامتيازات أعضاء البرلمان ورئيسه، والثانية للتقاليد البرلمانية تتكون من نواب وخبراء، وتكون مهمتها تدوين التقاليد البرلمانية السابقة والحديثة

التي يستقر عليها البرلمان لتكون مرجعا لمجالس الأمة في المستقبل، والرقابة على سلطة رئيس المجلس في إنشاء التقاليد البرلمانية التي قد تتعارض مع اللائحة الداخلية أو الدستور أو مصلحة سير عمل البرلمان بانتظام واطراد.

كما اقترحت إحدى الباحثات توصية بإنشاء موسوعة علمية تدوَّن فيها كل التقاليد البرلمانية التي نشأت في البرلمان الكويتي منذ بداية تأسيسه حتى الآن، يتم الاسترشاد بها من قبل أعضاء البرلمان والحكومة، كما يستفيد منها الباحثون والمهتمون.